

التنوع الاقتصادي في الجزائر بين البرامج التنموية وتحديات الواقع

Economic diversification in Algeria between development programs

and challenges of reality

عز الدين علي

جامعة الجلفة (الجزائر)

Aliazzedine3@gmail.com

المخلص	معلومات المقال
تهدف الدراسة إلى محاولة التعرف على مدى نجاح البرامج التنموية التي اعتمدها الجزائر من أجل التخلص من التبعية النفطية وتحقيق التنوع الاقتصادي المنشود، وتحديد أهم الفرص المتاحة من خلال تقييم البرامج والاستفادة من ما حققته، حيث تناولنا الإطار النظري للتنوع الاقتصادي ومختلف البرامج التنموية التي باشرتها الجزائر انطلاقا من برنامج دعم النمو و خلال الفترة 2001-2004، برنامج دعم النمو خلال الفترة 2005-2009، ثم برنامج التنمية الخماسي 2010-2014. وبعد الأزمة النفطية 2014 وما خلفته من اختلال في التوازنات الكلية تبنت السلطات نموذج جديد للنمو وعملت مختلف هذه البرامج على ترقية مختلف القطاعات، وخلاصة الدراسة إلى أن البرامج التنموية لم تستطع تحقيق هدف التنوع الاقتصادي، غير أنها حققت مجموعة من النتائج على مستوى البنية التحتية والتنمية البشرية والتي يمكن الاستفادة منها لتحقيق الإقلاع الاقتصادي بالاعتماد على قطاعي الفلاحة والصناعة.	تاريخ الارسال: 2022/02/04 تاريخ القبول: 2022/03/05
	الكلمات المفتاحية: ✓ البرامج التنموية: ✓ التنوع الاقتصادي: ✓ النموذج الجديد للنمو: ✓ الإقلاع الاقتصادي
Abstract :	Article info
Through this study, we aim to identify the success of the development programmes adopted by Algeria in order to eliminate oil dependence and achieve the desired economic diversification, , In this study we have addressed the conceptual of economic diversification and the various development programmes initiated by Algeria starting from the Growth Support Programme during the Period 2001-2004 ,the Growth Support Programme during the Period 2005-2009 then the Five-Year Development Programme 2010-2014.After the 2014 oil crisis and its impacts in the overall balances ,The authorities have adopted a new growth model and these various programs have upgraded various sectors. The study concluded that development programmes had not been able to achieve the goal of economic diversification, but had achieved a range of outcomes at the level of infrastructure and human development that could be used to achieve economic takeoff by relying on the agriculture and industrial sectors.	Received 04/02/2022 Accepted 15/03/2022
	Keywords: ✓ Development programmes: ✓ Economic diversification: ✓ newGrowth model ✓ economic takeoff:

1. مقدمة:

تواجه جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء مشاكل وتحديات اقتصادية، وتزداد هذه التحديات على الدول التي تعتمد على مصادر طبيعية أو المواد الأولية في تنميتها الاقتصادية إذ ترتبط أسعار وكميات الطلب على هذه المواد على الأسواق العالمية التي تتحكم فيها الظروف الطبيعية والكوارث والحروب السياسية والاقتصادية، ومن بين أهم هذه التحديات تنوع مصادر الدخل حيث يساعد التنوع على إدارة التقلبات ويوفر مسارًا أكثر استقرارًا للنمو والتنمية المستدامة، وتزداد أهميته في أعقاب تباطؤ النمو بصفة عامة نتيجة الأزمات وتقلبات الأسواق.

و الجزائر على غرار أغلب الدول النامية تعتبر من الدول الريعية التي تتميز بضعف مؤشرات التنوع، والتي تعتمد بشكل كبير على مداخيل قطاع المحروقات في تمويلها للتنمية الاقتصادية، فالميزانية العمومية تعتمد بشكل كبير جدا على الجباية البترولية، أي تعتمد على سعر برميل النفط في السوق العالمية، وأيضاً 98 بالمائة من عوائد العملة الصعبة هي من صادرات قطاع المحروقات، وقد شهدت الجزائر في أواخر التسعينات تحسناً ملحوظاً نتيجة استعادة التوازنات الكلية، وقصد تعزيز هذا التحسن دفعت الجزائر بمجموعة من البرامج التنموية للرفع من معدلات النمو والخروج من تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات؛ حيث عملت على دفع عجلة تنمية القطاعات خارج قطاع المحروقات. غير أن الأزمة النفطية سنة 2014 خلفت اختلالاً في التوازنات الاقتصادية الكلية دعت الجزائر إلى تبني نموذج جديد للنمو.

1.1 إشكالية البحث

من خلال ما سبق تظهر معالم إشكالية البحث و المتمثلة في مدى نجاح البرامج التنموية في تحقيق التنوع الاقتصادي في ظل التحديات الراهنة؟ ويمكن تقسيم إشكالية البحث إلى تساؤلات فرعية كما يلي:

- ما هو التنوع الاقتصادي و ما هي أهميته في التنمية الاقتصادية؟
- هل ساهمت البرامج التنموية في تحسين المناخ الاقتصادي؟
- هل نجحت البرامج التنموية في تحقيق التنوع الاقتصادي المنشود في الجزائر؟

2.1 فرضية البحث

وللإجابة على إشكالية البحث سننطلق من فرضية عدم نجاح البرامج التنموية في تحقيق التنوع الاقتصادي ، غير أنها نجحت في تحسين المناخ الاقتصادي للبلد من أجل تحقيق الإقلاع الاقتصادي

3.1 أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- التعرف على الإطار النظري للتنوع الاقتصادي.
- دراسة مختلف البرامج التنموية المعتمد من طرف السلطات الجزائرية.
- تقييم نتائج البرامج التنموية على أرض الواقع.
- تحديد الفرص المتاحة أمام الجزائر من أجل تحقيق الإقلاع الاقتصادي.

4.1 منهج الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على إشكالية البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي من أجل عند التطرق للمفاهيم الأساسية للتنوع الاقتصادي والمنهج التاريخي لسرد مختلف البرامج التنموية بينما استعملنا المنهج التحليلي لتقييم دور هذه البرامج في التنوع الاقتصادي و دراسة نتائجها على أرض الواقع.

2. الإطار النظري للتنوع الاقتصادي :

يلعب التنوع الاقتصادي دوراً رئيسياً في النمو الاقتصادي، ويساهم في زيادة إنتاجية العوامل، وتعزيز الاستثمار واستقرار عائدات التصدير لاسيما في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية والتي لا تزال تعتمد على بشكل كبير عليها في إيراداتها (منصوري حاج موسى، 2018: 244) فيعرف التنوع الاقتصادي على أنه عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية في كل من الإنتاج وتوزيع السلع والخدمات واتساع الاقتصاد لخلق فرص الأنشطة الاقتصادية المختلفة على نطاق واسع بتوفير فرص العمل واستقرار الاقتصاد ضد التقلبات الاقتصادية، ويحافظ على آفاق النمو للدول (صباغ رفيعة، 2020: 69).

كما يمكن تعريف التنوع الاقتصادي على أنه التحول نحو هيكل أكثر تنوعاً للإنتاج المحلي والتجارة بهدف زيادة الإنتاجية وخلق فرص العمل وتوفير الأساس للنمو المستدام للحد من الفقر. و ينتج تنوع الإنتاج عن طريق تحول الناتج المحلي عبر القطاعات والصناعات والمؤسسات . لأن التنوع الناجح للإنتاج المحلي يستلزم إعادة تخصيص الموارد عبر و / أو داخل الصناعات من الأنشطة منخفضة الإنتاجية إلى الأنشطة ذات الإنتاجية الأعلى (OCED, 2019: 135).

وفي القرن الحادي والعشرون ، لم يعد يُنظر إلى التنوع الاقتصادي على أنه ببساطة يتطلب ظهور صناعات جديدة. ففي الماضي كان التركيز على الصناعات وحركة الموارد بين القطاعات القديمة (منخفضة الإنتاجية) و القطاعات الجديدة (مرتفعة الإنتاجية). هذا يتطلب عادة استثمارات فهناك العديد من الطرق الأخرى نحو اقتصاديات متنوعة (WTO, 2019: 8):

(1) أولاً ، كان هناك تركيز متزايد على الشركات وعملية إعادة تخصيص الموارد بين الشركات منخفضة الإنتاجية والشركات عالية الإنتاجية ، بما في ذلك داخلها الصناعات القائمة. على سبيل المثال ، يوجد الآن مجموعة كبيرة من الأدلة على ذلك تشير إلى أنه داخل القطاعات ، تتمتع الشركات المصدرة بإنتاجية أعلى ، وتدفع أجوراً أعلى أجور من أولئك الذين لا يفعلون ذلك .

(2) أدى التغير التكنولوجي وخفض تكاليف النقل إلى الانقسام من الإنتاج وظهور سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية حيثما تكون متميزة يتم تنفيذ الأنشطة أو المهام في بلدان مختلفة وفقاً للمكان الأكثر تواجداً كفاءة في تحديد موقع الأنشطة وإدارة سلسلة القيمة.

(3) أدى الإصلاح التنظيمي وانخفاض تكاليف الاتصالات إلى تمكين التنمية البلدان على المشاركة في توسيع التجارة في الخدمات التي توفر أنشطة إنتاجية عالية نسبياً مقارنةً بالأنشطة التقليدية.

كما يمكن الإشارة إلى أنه لا توجد وصفة سحرية للتنوع. حيث يعتمد نجاح التنوع على المزيج من المتطلبات وتمثل هذه المتطلبات في تسلسل الاستثمارات وتوقيتها وإصلاح السياسات وبناء المؤسسات واتساقها مع الأصول الأساسية والمزايا النسبية ذات الصلة للبلد. الاستثمار في المهارات ، والبنية التحتية والمؤسسات وجودة الحوكمة (أي تعزيز الشفافية والمساءلة و القدرة على التنبؤ بصنع القرار الحكومي) (WTO, 2019: 14) .

2.1 أشكال التنوع الاقتصادي:

تتعدد أشكال التنوع الاقتصادي فهناك من يربط التنوع بالإنتاج وبمصادر الدخل، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية (منصوري حاج موسى، 2018: 245-246) ، وفيما يلي أهم أشكال التنوع:

2.1.1 تنوع النشاط الإنتاجي: حيث يكون متعلق بشكل خاص بتحقيق مكاسب إنتاجية، بهدف الدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يساعد على الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية لتفادي الظواهر غير المرغوب فيها (موسى باهي، 2016: 134)، كظاهري النمو المفقور و المرض الهولندي، هاتان الظاهرتان تشتركان في كون الاعتماد على الموارد الطبيعية يؤدي إلى إفقار الاقتصاد، بينما تحتلفان في صورة هذا الإفقار، حيث يظهر في شكل انخفاض الدخل الحقيقي في نظرية النمو المفقور عكس نظرية المرض الهولندي الذي يظهر فيه في شكل انخفاض إنتاج بعض القطاعات الأساسية كالتصنيع (عز الدين، 2014: 82).

2.1. تنوع التجارة الخارجية : يرتبط تنوع التجارة الخارجية بتنوع شقي الميزان التجاري: وذلك بتنوع الصادرات، إذ لا يجب الاعتماد على تصدير سلعة واحدة معرضة للتقلبات الدائمة للأسواق الدولية، وبالمقابل تنوع البنية الهيكلية للصادرات سيعطي دفعا إيجابيا لنشاط القطاعات الاقتصادية الوطنية. ومن جهة ثانية يجب تنوع الواردات ولا تقتصر على السلع ذات الاستهلاك الواسع كالسلع الغذائية والتي يمكن إحلالها محليا، غير أنه في المقابل يجب التركيز على السلع الاستثمارية ذات المحتوى التكنولوجي الفائق، والتي تساهم إلى حد كبير من رفع التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت مما يعكس إيجابا على الكفاءة و القدرة الإنتاجية للمؤسسات الاقتصادية (نجا كورتل، 2019: 8)

كما لا يقتصر تنوع التجارة الخارجية على شقي الميزان التجاري بل يتعداه لتنوع الأسواق، إذ أن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل من الأسواق يحمل مساوئ واضحة، حيث أن الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الاقتصاد مما لو كان هناك مزيجا متنوعا أو عوضا عن ذلك وجود طلب أكثر استقرارا في الأسواق الأخرى، علاوة على ذلك هناك وفرة خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة (موسى باهي، 2016: 136).

2.2 أهمية التنوع الاقتصادي

يساعد التنوع على إدارة التقلبات ويوفر مسارا أكثر استقرارا للنمو والتنمية المستدامة، وتزداد أهميته في أعقاب تباطؤ النمو بصفة عامة نتيجة الازمات وتقلبات الأسواق، حيث تسعى العديد من البلدان النامية لزيادة عدد ونوعية الوظائف. و يعد التنوع أمرا محوريا لتسهيل النمو من خلال التحول الهيكلي. نقل العمالة من العمالة منخفضة الإنتاجية ، إلى وظائف ذات إنتاجية أعلى (OCED, 2019: 135). وفيما يلي أهم أسباب التنوع الاقتصادي (ضيف أحمد، 2018: 22-23):

- **تقليل المخاطر الاستثمارية :** يساهم التنوع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من مخاطر الاستثمار الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منه.
- **تقليل المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات:** تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنوع الاقتصادي على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة تنخفض عوائد الصادرات من العملة الأجنبية مما يؤدي إلى تقليص إمكانيات الدولة في تمويل الواردات، أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية.
- **زيادة إنتاجية رأس المال البشري:** يساهم التنوع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري، وبالتالي يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- **توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية:** إذ يساهم التنوع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها مما ينجم عنه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس بالإيجاب عن النمو الاقتصادي.
- **تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي:** يؤدي ضعف التنوع الاقتصادي الناجم عن تركيز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي.
- **توليد الفرص العمل:** ذلك أن التنوع يحفز النمو الاقتصادي ويحقق التنمية المستدامة ويزيد من درجة الترابط و التشابك بين القطاعات الاقتصادية، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، ويولد الفرص الوظيفية ويقلص من معدلات البطالة.

زيادة القيمة المضافة: يعزز التنوع الرأسي الروابط الأمامية و الخلفية في الاقتصاد لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر.

3. برامج النمو في الجزائر : من أجل تحقيق التنوع الاقتصادي و التخلص من التبعية النفطية اعتمدت الجزائر على النموذج الكينزي القائم على التوسع في السياسة المالية حيث لم يسبق لها مثيل من قبل لاسيما أهمية الموارد المالية المخصصة لها (سعودي، بن العارية، 2020: 102)

1.3 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: 2001-2004

جاء هذا البرنامج في إطار سياسة الإنعاش التي بدأت الجزائر في تطبيقها مطلع الألفية الجديدة وقد خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار (حوالي 7 مليار دولار أمريكي) قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي حوالي 1.216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار)، بعد إضافة مشاريع جديدة وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا (محمد مسعي، 2012: 147).

وقد وجه برنامج الإنعاش الاقتصادي أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية وتقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل: الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية وكذا تنمية الموارد البشرية، وتزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية (نبيل بوفليخ، 2013: 46)، ويمكن تلخيص مضمون هذا البرنامج من خلال الجدول الآتي:

الوحدة مليار دينار جزائري

الجدول 1: التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي

النسبة	المجموع	2004	2003	2002	2001	السنوات
						القطاعات
40.1%	210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية
38.8%	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	تنمية محلية وبشرية
12.4%	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
8.6%	45.0	-	-	15.0	30.0	دعم الإصلاحات
100%	525.0	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموع

المصدر: نبيل بوفليخ، 2013، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، ص 46.

من خلال الجدول أعلاه يتبين الاهتمام الكبير بكل من قطاعي الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، التنمية المحلية والبشرية؛ حيث رصدت لهما تقريبا 415 مليار دينار أي ما يقارب 80 % من مخصصات البرنامج وذلك لإنعاش المؤسسات الوطنية وتوفير مناصب الشغل وتخفيض الفقر بين أفراد المجتمع.

وقد انعكست نتائج هذا البرنامج على التوازنات الاقتصادية الكلية؛ حيث حققت الجزائر نسبة نمو اقتصادي تقدر ب 6.8 % واحتياطات صرف تقدر ب 32.9 مليار دولار. وبالمقابل انخفضت الديون الخارجية للجزائر من 28.3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار.

2.3 البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

ويسمى أيضا مخطط الخماسي الأول 2005-2009 والذي قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 4202.7 مليار دينار.

حل البرنامج التكميلي دعم النمو خمسة محاور رئيسية كما يبينه الجدول الآتي:

الجدول 2: محاور برنامج دعم النمو للفترة (2005-2009)

النسبة %	المبلغ (مليار د ج)	محاور البرنامج
45.41	1908.5	تحسين ظروف معيشة السكان
40.53	1703.1	تطوير المنشآت الأساسية
8.03	337.2	دعم التنمية الاقتصادية
4.85	203.9	تطوير الخدمة العمومية
1.18	50.0	تطوير التكنولوجيات الجديدة
100	4202.7	مجموع البرنامج الخماسي

المصدر: عبد الرحمن تومي، 2011، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع، دار الخلدونية، الجزائر: 243.

3.3 برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

بلغ الغلاف المالي لهذا البرنامج حوالي 21214 مليار دينار (أو ما يعادل 286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق 9680 مليار دينار؛ أي أن البرنامج الجديد خصص له مبلغ أولي بمقدار 11534 مليار دينار (155 مليار دولار) (محمد مسعي، 2012: 147). و يتمحور برنامج التنمية الخماسي كما ورد في بيان السياسة العامة للحكومة على ستة محاور يمكن تبسيطها في الجدول الآتي:

الجدول 3: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

المحاور	المبالغ المخصصة
التنمية البشرية	رصد لمحور التنمية البشرية مبلغ 10122 مليار دينار ليشمل مجموعة من القطاعات من بينها قطاع التربية الوطنية وقطاع التعليم العالي.
المنشآت الأساسية	بلغ الغلاف المالي المخصص لهذا المحور 6448 مليار دينار ويشمل ثلاث قطاعات هي: الأشغال العمومية، النقل، تهيئة الإقليم والبيئة
تحسين الخدمة العمومية	تم تخصيص مبلغ 1666 مليار دينار لتطوير كل من قطاعات العدالة والمالية والتجارة وإدارة العمل، وكذا الجماعات المحلية
التنمية الاقتصادية	رصد له مبلغ 1566 مليار دينار ليشمل قطاع الفلاحة والصيد البحري، وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا لإنعاش وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية
مكافحة البطالة	360 مليار دينار هو الغلاف المالي المخصص لهذا المحور والذي يهدف إلى توفير ثلاثة ملايين منصب شغل في نهاية 2014
محور التكنولوجيات الجديدة للاتصال	100 مليار دينار لتطوير البحث العلمي 50 مليار للتجهيزات الموجهة لتعميم الإعلام الألي 100 مليار دينار لإقامة "الحكم الالكتروني"

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ملحق قوام برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة 2010-2014.

4.3 النموذج الاقتصادي الجديد للنمو:

بعد الأزمة النفطية 2014، وما خلفته من اختلال في التوازنات الكلية، سعت السلطات إلى تبني نموذج جديد للنمو يعتمد على مقاربتين (Ministère de finance, 2016:2):

1.4.3 مقارنة الميزانية العامة للدولة: حيث سلط هذا النموذج الضوء على مجموعة من الأهداف لعام 2019 تشمل تحسين الإيرادات من الضرائب العادية لتغطية نفقات التسيير، وتخفيض حجم العجز الميزانية العامة للدولة، بالإضافة إلى تعبئة الموارد من السوق الداخلي. ولتحقيق هذه الأهداف اقترح هذا النموذج مجموعة من الإصلاحات تمثلت في:

- **إصلاح النظام الضريبي:** لتصحيح بعض النواقص وخاصة من خلال تسريع التحديث الإداري من خلال تدريب الكوادر البشرية. المشترك ، والانتقال إلى المعاملات الإلكترونية ، بين الدولة والأفراد والمؤسسات المفروضة ، والتي يمكن بالفعل وتهتم بالفعل بالوكلاء الاقتصاديين في القطاعات التجارية (التوزيع ، الخدمات ، الصناعة على وجه الخصوص) و تحسين تحصيل ضريبة القيمة المضافة عن طريق زيادة نسبتها من جهة فئة مستهدفة من المنتجات ، ولا سيما السلع الكمالية المستوردة ، ومن ناحية أخرى مراجعة الإعفاءات الضرائب ضرورية. - تطوير الضرائب المحلية ، التي يقل عائدها حاليا عن إمكانياتها من خلال تطوير ضريبة الأملاك.

- **تعديل القواعد الضريبية:** للتغلب على بعض أوجه القصور في النظام الضريبي، وجب مراجعة طريقة تحديد سعر برمبل النفط فبعدما كان السعر المرجعي 37 دولار للبرميل سنة 2008 ، وأمام الأزمة النفطية 2014 ونفاذ صندوق ضبط الواردات تم رفع السعر إلى 50 دولار، أما في قانون المالية التكميلي 2020 فقد تم تخفيضه إلى 30 دولار للبرميل بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط في السوق الدولية. وكذا التغطية التدريجية ، على المدى المتوسط ، للنفقات الجارية من إيرادات الدولة من الضرائب العادية.

- **إصلاح الإطار المؤسسي:** وذلك من خلال الإسراع في إصلاح الموازنة بهدف توطيد إدارة الميزانية متعددة السنوات، وكذا الموازنة على أساس الأداء كجزء من الحوكمة الاقتصادية الجديدة من خلال إدخال ممارسات التقييم في قلب الميزانية على أساس التكلفة، ترشيد الإنفاق العام: وذلك من خلال إعادة النظر في الإعانات والإعفاءات الضريبية الصريحة و الضمنية عن طريق: تقييم فاعلية سياسات الإدارة المختلفة للحوافز، من أجل تقليل حجم الإعفاءات الضريبية عند الاقتضاء ما لم يكن ذلك النشاط يولد وفرة للأفراد والمجتمع. و وضع جدول أعمال يحدد مراحل التعديل التدريجي لسياسة توزيع الإعانات لصالح السكان المحرومين من أجل عدالة اجتماعية أكبر.

2.4.3 مقارنة التنوع الاقتصادي: كما حدد هذا النموذج الأهداف التي يجب تحقيقها خلال الفترة 2020-2030 وتشمل نمو مستدام للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 6.5٪ لكل فرد و مضاعفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب 3 مرات، بالإضافة إلى مضاعفة نصيب الصناعة التحويلية من حيث القيمة مضاف (من 5.3٪ في عام 2015 إلى 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030) و تحديث القطاع الزراعي لتحقيق الهدف الأمن الغذائي وإدراك إمكانياته لتنويع الصادرات. عن طريق ستة محاور إستراتيجية أهمها (زقير، 2018، صفحة 122) :

1.2.4.3 تخفيض إنشاء الشركات في الجزائر: من خلال تبسيط العبء الإداري وربطه بتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات لتقليل تكاليف المعاملات، وتطوير الشركات الناشئة عن طريق تنفيذ التدابير المتعلقة بإنشاء الحاضنات، من خلال تشجيع المؤسسات العامة مثل الوكالات التي تخضع لإشراف الوزارات لإقامة شركات بين القطاع العام والخاص و وكالات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتطوير برامج حاضنة لكل منها بمساعدة الجامعات و مراكز التكوين.

2.2.4.3 تمويل الاستثمار: حيث يجب أن تركز الإصلاحات على ثلاث مجالات أولها تطوير نظام وطني للاستثمار في المرافق العامة: وهذا من خلال تحسين كفاءة الاستثمار العام ونوعية البنية التحتية عن طريق تعزيز الصندوق الوطني لتجهيزات التنمية و تعزيز عمل

الصندوق الوطني للاستثمار، بالإضافة إلى تطوير شراكات إبداعية طموحة مع دوال ذات خبرة في الاستثمار المستدام مما يسمح بتأثير قوي في تسريع الانتقال نحو الاقتصاد الناشئ، ثانيا إصلاح النظام المصرفي. وذلك من خلال إدخال المنافسة الحقيقية و تحديث المنتجات و الخدمات البنكية و تعزيز قدرات إدارة الحوكمة و إدارة المخاطر لاسيما من حيث مخاطر الائتمان ومخاطر الصرف الأجنبي. وأخيرا تطوير سوق رأس المال: وذلك من خلال تنفيذ جميع التدابير اللازمة لضمان تطوير أسواق رأس المال في الجزائر عن طريق استكمال الإطار التنظيمي لصناديق استثمار رأس المال، وتبسيط الإجراءات الإدارية خلال الاكتتابات العامة وقضايا السندات من قبل الشركات العامة و الخاصة.

3.2.4.3 سياسات التصنيع و التنوع: إذ من الضروري تسريع التحول الهيكلي عن طريق تسهيل حركة عوامل الإنتاج من خلال تسريع قانون العمل الجديد على أساس إستراتيجية توظيف حقيقية لتسهيل إعادة توزيع القوى العاملة بشكل مثمر، وتعزيز المطابقة بين تدريب القوى العاملة و احتياجات سوق العمل، كما تقوم الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر على بعدين رئيسيين هما (نوفل مصطفى، 2017: 161):

- **البعد الأول:** يتم توزيع القطاع الصناعي حسب خيارات الإستراتيجية المتبعة التي تدعو العمل على ثلاث خطط تكميلية:

- **تقييم الموارد الطبيعية**

فالهدف هو ترقية الصناعات التي من شأنها أن تسمح للجزائر لاستغلال مقوماتها الطبيعية والانتقال من مجرد مصدر للمنتجات الأولية إلى منتج ومصدر للسلع المصنعة و تحديد مجموعة من الفروع كالبتروكيمياء ، والألياف التركيبية والأسمدة ، صناعة الحديد ، الألمنيوم ومواد البناء.

- **تكثيف النشاط الصناعي:**

تتمحور حول تشجيع الصناعات التي تساهم في إدماج النشاطات المتواجدة حاليا .

- **ترقية الصناعات الجديدة ،** وتولي اهتمام خاص لتعزيز الصناعة التي لم تكن موجودة او التي تتخلف فيها الجزائر جوهريا ويتعلق الامر خاصة بالصناعات المرتبطة بالتكنولوجيا والسيارات

- **البعد الثاني:**

و يمثل النشر المكاني للصناعة حيث لا يقتصر على التكوين الحالي للمناطق الصناعية بل يتعداه إلى الرؤية أكثر حداثة مثل المناطق المتخصصة، وهذا البعد سوف يخلق التآزر من خلال استغلال التركيز المكاني للأنشطة الاقتصادية بواسطة الربط الشبكي للمؤسسات وهياكل البحث و التكوين ، وتكوين فضاءات جديدة اثر إقامة مناخ محلي للأعمال وتعزيز الاستثمار. وترسيخ التنمية الصناعية بإعادة تنظيم إدارة الأراضي الصناعية وتكاملها، وكذا ضمان سلامة وتنوع موارد الطاقة.

4.2.4.3 حوكمة النموذج الجديد للنمو: حيث يجب تحديد القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية عن طريق التشاور بين السلطات و المؤسسات وتطوير نظام معلومات إحصائي وطني لضمان متابعة وتنفيذ الإستراتيجية الجديدة.

4. تقييم مدى نجاح البرامج التنموية و فرص المتاحة

لتقييم نتائج مساعي التنوع في الجزائر سنحاول من خلال هذا المحور دراسة و تحليل مدى التحول الهيكلي و الوزن النسبي للقطاعات الإنتاجية قبل وبعد الأزمة النفطية ومن خلال هذا التحليل يمكن اكتشاف الفرص التي يمكن الاعتماد عليها

4-1 الوزن النسبي للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2001-2014: يوضح الجدول الموالي الوزن النسبي لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام للجزائر منذ بداية البرامج التنموية حتى بداية أزمة النفط 2014

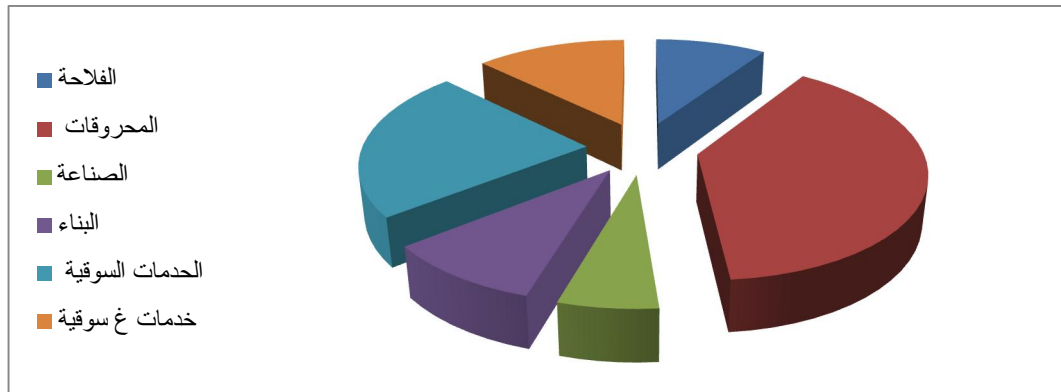
الجدول 4 الوزن النسبي للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2001-2014

(الوحدة %)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2006	2008
الزراعة	10.5	10.1	10.6	10.2	8.2	8	8	7
المحروقات	36.7	35.7	38.6	40.7	47.4	48.5	48.5	48.1
الصناعة	8	8.1	7.3	6.8	5.9	5.6	5.6	5
البناء	9.1	9.9	9.2	8.9	8	8.4	8.4	9.2
الخدمات السوقية	23.5	24.2	22.9	22.5	21.5	21	21	20.3
خدمات غ سوقية	12	12	11.4	10.6	8.9	8.5	8.5	10.3
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط	
الزراعة	10.1	9	8.6	9.4	10.6	11.1	9.39	
المحروقات	33.6	37.2	38.2	36.6	32.2	29.1	39.21	
الصناعة	6.2	5.5	4.8	4.8	5	5.2	5.97	
البناء	11.8	11.2	9.7	9.9	10.6	11.2	9.75	
الخدمات السوقية	25.4	23	21.4	21.8	25	26.2	22.89	
خدمات غ سوقية	12.9	14.1	17.3	17.5	16.6	17.1	12.74	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل 1: متوسط مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال 2001-2014



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول 4.

حيث يلاحظ المساهمة الكبيرة لقطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001-2014 حيث تجاوز 48 بالمائة قبل أزمة 2009 غير أنه انخفض خلال هذه الأزمة إلى 33 بالمائة متأثراً بانخفاض أسعار البترول في السوق العالمية، ومع عدم استقرار أسعار النفط ظلت مساهمة قطاع المحروقات غير مستقرة حيث نزلت سنة 2014 إلى 29 بالمائة.

وقد شهد قطاع الخدمات بصفة عامة تطوراً نتيجة الاهتمام الكبير به من خلال الاستثمارات التي استفاد منها هذا القطاع خلال البرامج التنموية، حيث بلغ متوسط مساهمة الخدمات السوقية خلال فترة الدراسة 22.89، و متوسط مساهمة الخدمات السوقية 12.74. كما ساهمت الاستثمارات العمومية في رفع مساهمة قطاع البناء و الأشغال نتيجة مختلف برامج السكن من 9.1 بالمائة سنة 2001 إلى 11.2 بالمائة سنة 2014.

ورغم الإمكانيات الكبيرة التي وفرتها الدولة لقطاع الفلاحة إلا أن مساهمته بقيت متذبذبة (حيث بلغ متوسط مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام 9.39 بالمائة خلال فترة الدراسة) نتيجة ارتباطه بالعوامل المناخية و اعتماده على الطرق البدائية وعدم مواكبته التكنولوجية، ويعتبر القطاع الصناعي القطاع الأضعف حيث لم تتجاوز نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام 6 بالمائة خلال طول فترة الدراسة.

2-4 الوزن النسبي للقطاعات خلال الفترة 2015-2020: يوضح الجدول الموالي مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام عقب الأزمة النفطية 2014

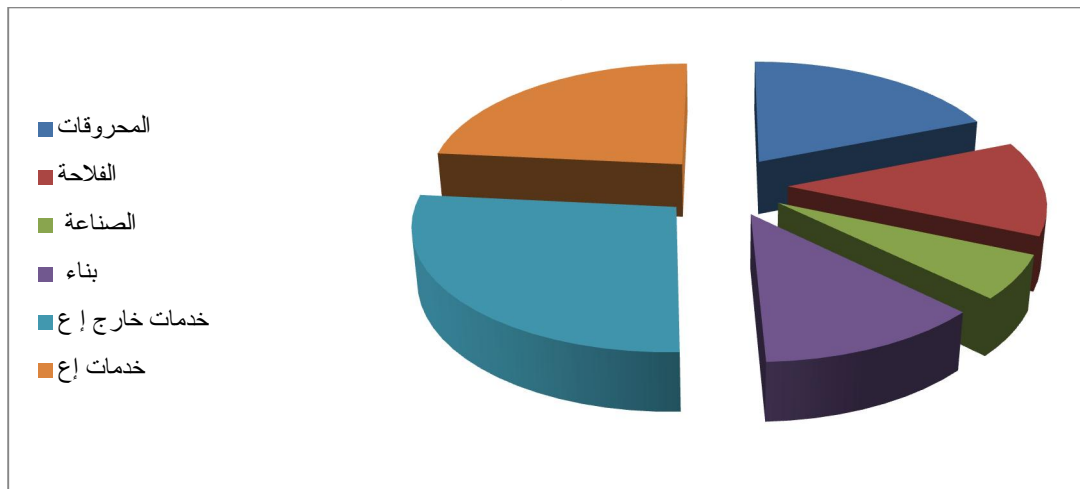
الجدول 5 الوزن النسبي للقطاعات خلال الفترة 2015-2020

(الوحدة %)

المعدل	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
19.4	14.6	20.3	23.2	20.7	18	19.6	المحروقات
12.85	14.7	12.8	12.4	12.4	12.7	12.1	الفلاحة
5.93	6.5	5.9	5.8	5.9	5.8	5.7	الصناعة
12.47	13.6	12.7	11.9	12.3	12.3	12	بناء
27.8	27.3	28.1	27.1	27.2	28.7	28.4	خدمات سوقية
24.03	27.4	25.4	25.3	21.4	22.5	22.2	خدمات غ سوقية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الديون الوطني للإحصائيات

الشكل 2: متوسط مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال 2015-2020



المصدر من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول 5

يلاحظ من خلال الجدول تغير الهيكلية للوزن النسبي للقطاعات الاقتصادية نتيجة أزمة 2014 فانخفضت نسبة مساهمة قطاع المحروقات إلى 19.6 في سنة 2015 بعدما كانت تفوق 29 بالمائة سنة 2014، ومع عدم استقرار أسعار النفط تواصل الانخفاض سنة 2016، ليتعافى نسبيا السنتين الموالتين، قبل أن يعاود الانخفاض سنة 2019 بسبب الأزمة السياسية و الاجتماعية في الجزائر، وقد شكلت جائحة كورونا أزمة اقتصادية عالمية، وألقت بتداعياتها على جميع الأنشطة الاقتصادية متسببة في تراجع معدلات النمو، وتدهور أسواق النفط مما أدى إلى حدوث أزمة مزدوجة بالجزائر بسبب تراجع الطلب على النفط وتدهور أسعاره في الأسواق العالمية مما أدى إلى تسجيل أضعف نسبة مساهمة لقطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام ب 14.6 بالمائة. ويرجع ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات إلى

الأموال التي رصدتها الدولة في البرامج السابقة وخاصة برنامج التنمية الخماسية 2010-2014 الذي خصص مبالغ ضخمة لتطوير قطاع الخدمات، ورغم ارتفاع مساهمة القطاع الفلاحي 14.7 وتجاوزه لأول مرة مساهمة قطاع المحروقات سنة 2020 بسبب الامتيازات المقدمة للفلاحين من طرف الدولة لهم وتشجيعهم في فترة الحجر الصحي، حيث كانت هناك تسهيلات للفلاحين وعدم تطبيق إجراءات الحجر الصحي عليهم، إلا أنه مازال لم يحقق النتائج المطلوبة لتحقيق الأمن الغذائي و التنوع الاقتصادي، بينما بقي قطاع الصناعة رغم الارتفاع الطفيف في نسبة المساهمة أضعف القطاعات رغم الإمكانيات التي يمكن استغلالها في هذا القطاع.

3.4 الفرص المتاحة لتحقيق التنوع الاقتصادي المنشود:

1.3.4 القطاع الفلاحي: تزخر الجزائر بعدة موارد أرضية و مائية وبشرية و مالية (فترات ارتفاع أسعار البترول) و كذا موقع جغرافي كمحور الدول المغاربية و الإفريقية و قربها من السوق الأوروبية يجعلها تعتمد على القطاع الفلاحي كقطاع معول عليه من أجل تحقيق التنوع الاقتصادي و تتمثل هذه الموارد في (سفيان شارف، 2021: 38-39):

- **المساحة المزروعة:** تقدر المساحة الكلية المزروعة سنة 2017 حوالي 44 مليون هكتار و هي تمثل 80 بالمائة من المساحة الزراعية الكلية المقدرة ب 537 مليون هكتار، وهو ما يوضح الرغبة الكبيرة للجزائر لاستغلال جميع المساحة الممكنة للزراعة هذا من جهة، لكن من جهة أخرى تعد المساحة الزراعية الكلية ضعيفة مقارنة بالمساحة الكلية للجزائر.
- **الموارد المائية:** تشير الدراسات إلى كمية المياه الجوفية المقدرة الممكن استغلالها بحوالي 2 مليار متر مكعب في السنة، وهي مستغلة بنسبة 90 بالمائة.

- **الموارد المالية:** بالإضافة إلى الاعتمادات المالية الموجهة لقطاع الفلاحة خلال البرامج التنموية وخاصة برنامج التجديد الفلاحي و الريفي 2010-2015، و كذا المخطط الخماسي للارشاد الفلاحي 2015-2019، فقد خصصت الدولة في ميزانيتها السنوية للسنة 2021 غلاف مالي يقدر 224454908000 دج (قانون المالية، 2021: 16). و يوضح الجدول الموالي مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة

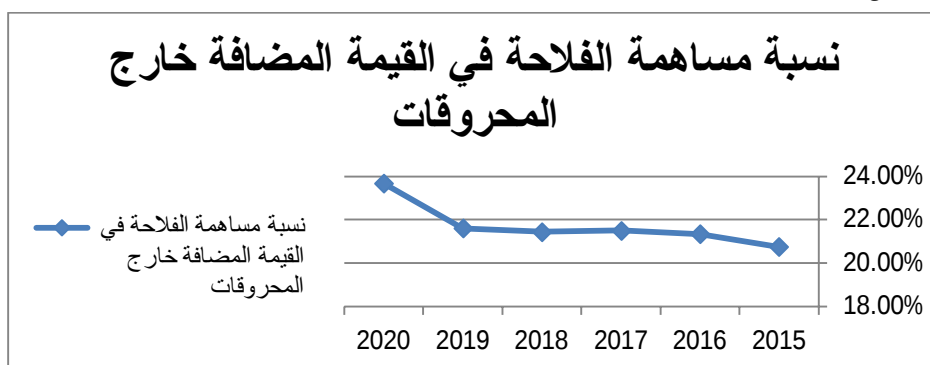
الجدول 6: مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة خلال الفترة 2015-2020

2020	2019	2018	2017	2016	2015	
13548.132	15702.042	15846.5	14026.317	13059.417	12459.026	القيمة المضافة الاجمالية
10972.996	11711.014	11297.75	10326.667	10033.805	9324.784	القيمة المضافة خارج المحروقات
2598.511	2529.053	2421.567	2219.064	2140.307	1935.113	قطاع الفلاحة

المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

يلاحظ من خلال الجدول القفزة النوعية التي حققها القطاع الفلاحي حيث ارتفعت القيمة المضافة للقطاع بحوالي 600 مليار دينار جزائري خلال السنوات الأخيرة، إذ ارتفعت من 1935.113 مليار دينار جزائري سنة 2015 إلى 2598.511 مليار دينار جزائري سنة 2020، رافعة بذلك نسبة مساهمة القطاع في القيمة المضافة خارج المحروقات من 20.75 بالمئة سنة 2015 إلى 23.68 بالمائة سنة 2020 وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل 3:



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول 6

2.3.4 القطاع الصناعي: يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية والتنوع الاقتصادي، وهذا يرجع لارتفاع إنتاجيته، مما يساهم القيمة المضافة و بالتالي في زيادة الناتج الداخلي الخام ، وتحسين المستوى المعيشي للسكان من خلال توفير مناصب الشغل و إحلال الواردات وتنمية الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات ويمكن إبراز أهمية الصناعة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال (مدحت القريشي، 2005: 39-41):

- القدرة على استيعاب اليد العاملة و توسيع فرص الشغل والتخفيف من حدة البطالة التي أصبحت تشكل تحديا كبيرا بالنسبة لدول العالم.

ارتباطها مع بقية القطاعات الأخرى بعلاقة تكاملية.

- المساهمة في تسريع وتيرة نمو الدخل الوطني.

- تحقيق الأمن الغذائي من خلال تطوير القطاع الفلاحي و تحسين إنتاجية من خلال توفير المعدات والآلات الزراعية والأسمدة.

- يلعب القطاع الصناعي دورا في الحد من الأزمات نتيجة عدم الاستقرار.

- تحسين الميزان التجاري نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة مقارنة بأسعار المنتجات الخام.

- التخلص من تابعات المرض الهولندي نتيجة التنوع الاقتصادي.

ويوضح الجدول المولي مساهمة قطاع الصناعة خارج قطاع المحروقات في القيمة المضافة الإجمالية و القيمة المضافة خارج المحروقات:

الجدول 7: مساهمة قطاع الصناعة في القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة 2015-2020

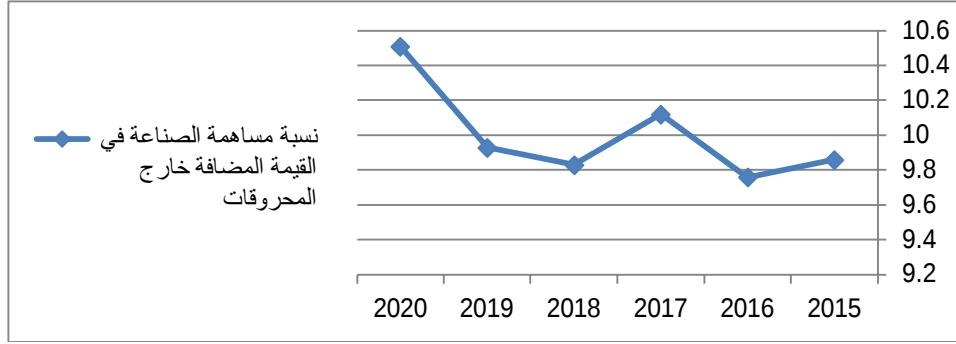
الوحدة: مليار دينار جزائري

2020	2019	2018	2017	2016	2015	
13548.132	15702.042	15846.5	14026.317	13059.417	12459.026	القيمة المضافة الإجمالية
10972.996	11711.014	11297.75	10326.667	10033.805	9324.784	القيمة المضافة خارج المحروقات
1153.521	1162.446	1110.883	1044.92	979.303	919.37	الصناعة خارج المحروقات

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات الديون الوطني للإحصائيات

حيث يلاحظ رغم أن القطاع الصناعي يمثل أضعف قطاع مساهمة في القيمة المضافة، إلا أنه شهد نموا رغم الأزمة النفطية 2014 فقد إنتقل من 919.37 مليار دينار جزائري سنة 2015 إلى 1153.521 مليار سنة 2020 التي شهدت تباطؤا في النمو نتيجة جائحة كوفيد 19. وهو ما يبينه الشكل المولي حيث انتقلت مساهمة الصناعة في القيمة المضافة خارج المحروقات من 9.86 بالمائة إلى 10.51 بالمائة .

الشكل 4: نسبة مساهمة الصناعة في القيمة المضافة خارج المحروقات



المصدر: من إعداد الباحث بناء على الجدول 7

5. خاتمة:

تناولنا من خلال هذه الدراسة إشكالية مدى نجاح البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل التحديات الراهنة، حيث خلصت الدراسة بأن التنويع الاقتصادي يلعب دورا رئيسيا في النمو الاقتصادي، ويساهم في زيادة إنتاجية العوامل، وتعزيز الاستثمار واستقرار عائدات التصدير لاسيما في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية والتي لا تزال تعتمد على بشكل كبير عليها في إيراداتها على غرار الجزائر التي تعتبر من الدول الريعية التي تتميز بضعف مؤشرات التنوع، والتي تعتمد بشكل كبير على مداخيل قطاع المحروقات في تمويلها للتنمية الاقتصادية، فالميزانية العمومية تعتمد بشكل كبير جدا على الجباية البترولية، أي تعتمد على سعر برميل النفط في السوق العالمية، وأيضا 98 بالمائة من عوائد العملة الصعبة هي من صادرات قطاع المحروقات، وقصد الرفع من معدلات النمو و الخروج من تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات دفعت الجزائر بمجموعة من البرامج التنموية انطلاقا من برنامج دعم النمو و خلال الفترة 2001-2004 وكلف الدولة 525 مليار دينار، ثم برنامج دعم النمو خلال الفترة 2005-2009 والذي خصصت له أكثر من 4200 مليار، بينما قدرت الإعتمادات المالية التي خصصت لبرنامج التنمية الخماسي 2010-2014 فقدرت بـ 9680 مليار، بالإضافة للنموذج الجديد للنمو حيث عملت كل هذه البرامج على دفع عجلت تنمية القطاعات خارج قطاع المحروقات. غير أن هذه البرامج التنموية لم تستطع تحقيق هدف التنويع الاقتصادي، غير أنها حققت مجموعة من النتائج على مستوى البنية التحتية و التنمية البشرية والتي يمكن الاستفادة منها لتحقيق الإقلاع الاقتصادي بالاعتماد على قطاعي الفلاحة و الصناعة.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى النتائج النظرية و التطبيقية الآتية:

- يساعد التنويع على إدارة التقلبات ويوفر مسارا أكثر استقرارا للنمو والتنمية المستدامة، وتزداد أهميته في أعقاب تباطؤ النمو بصفة عامة نتيجة الأزمات وتقلبات الأسواق.
- ساهمت البرامج التنموية التي اعتمدها الجزائر في إعادة بناء البنية التحتية و المنشآت القاعدية والتنمية البشرية وتحسين الخدمة العمومية وبالتالي يمكن القول بأن البرامج التنموية ساعدت في بناء قاعدة للإقلاع الاقتصادي.
- تغير الهيكل للوزن النسبي للقطاعات الاقتصادية نتيجة أزمة 2014 وجائحة كورونا، حيث تجاوز كل من قطاع الخدمات و قطاع الفلاحة قطاع المحروقات.
- حقق القطاع الفلاحي قفزة نوعية حيث ارتفعت القيمة المضافة للقطاع بحوالي 600 مليار دينار جزائري خلال السنوات الأخيرة، إذ ارتفعت من 1935.113 مليار دينار جزائري سنة 2015 إلى 2598.511 مليار دينار جزائري سنة 2020.
- القطاع الصناعي يمثل أضعف قطاع مساهمة في القيمة المضافة، إلا أنه شهد نموا رغم الأزمة النفطية 2014 فقد انتقلت القيمة المضافة له من 919.37 مليار دينار جزائري سنة 2015 إلى 1153.521 مليار سنة 2020.

وبناء على النتائج السابقة يمكن الخروج بالتوصيات الآتية:

- العمل على الاستفادة من مداخل النفط في حالات ارتفاع أسعار النفط في دعم القاعدة الإنتاجية وتنويع الإنتاج الوطني حتى يكون الاقتصاد الجزائري قادر على مواجهة الأزمات النفطية المتعاقبة.
- الاهتمام بالقطاع الفلاحي من أجل تحقيق تنمية فلاحية مستدامة من خلال زيادة المساحة المزروعة و الاعتماد على التكنولوجيا و التخلص من الطرق التقليدية.
- تعزيز التنوع الرأسي (العمودي) في القطاعات القائمة من خلال التركيز على الانتقال إلى منتجات ذات قيمة.
- دعم النمو الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية الواعدة ذات القيمة المضافة العالية مثل الصناعات التحويلية و أهمها البتروكيمياوية و تطوير قطاع النقل و التخزين و الاتصالات و السياحة و الطاقة الجديدة و المتجددة و قطاع الاقتصاد الإسلامي و القطاع المالي.
- الاستفادة من الأخطاء السابقة و محاربة الفساد، وإزالة الحواجز البيروقراطية.
- الاعتماد على العناقيد الصناعية من أجل رفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام.

6. قائمة المراجع:

- منصوري حاج موسى، بوشري عبد الغني، (2018)، التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي للنمو الاقتصادي : تجربة كوريا الجنوبية نموذجاً، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 2، العدد 7.
- صباغ رفيقة، (2020)، التنوع الاقتصادي: استراتيجية الجزائر لما بعد البترول، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 4/ العدد 1.
- OECD, (2019), ECONOMIC DIVERSIFICATION AND EMPOWERMENT.
- WTO, (2017), Trade and Competitiveness Global Practice .
- موسى باهي، كمال رواينية، (2016)، التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5.
- عز الدين علي، (2014)، أثر التجارة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية 2000-2012، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3.
- نجاة كورتال، (2019) الاقتصاد الجزائري بين واقع اقتصاد ريعي ورهانات التنوع الاقتصادي - دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة 2011-2017، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 52.
- ضيف أحمد، عزوز أحمد، (2018)، واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14/ العدد 19.
- محمد مسعي، (2013)، سياسة الانعاش الاقتصادي واثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10.
- نبيل بوفليح، (2013)، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 09.
- سعودي عبد الصمد، العارية أحمد، (2020)، البرامج الاستثمارية العمومية كألية للتنوع الاقتصادي وزيادة معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 1 العدد 4.
- قانون المالية، (2021)، ميزانية المخصصة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، العدد 44.
- سفيان شارف بن عطية، (2021)، مساهمة القطاع الفلاحي في التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 26.
- Ministre de finance, (2016), le nouveau modèle de croissance.
- ONS, (2021), les comptes économiques 2018-2020, N933.
- ONS, (2021), les comptes économiques 2015-2018, N861.